

اجتهادات بين الصورة والواقع

كثيرًا ما يختلفُ الواقع عن الصورة التي نرسمها في أذهاننا. ويحدث ذلك الآن بشأن اليمين الراديكالي، الذي يُسميه كُثُر متطرفًا، في أوروبا. يُعتقدُ في كثير من الأوساط أن هذا اليمين صار غالبًا في القارة العجوز. ويُعزَّز هذا الانطباع تقدم حزب ديمقراطي السويد إلى المركز الثاني في الانتخابات السويدية قبل أيام، والفوز المتوقع لحزب «إخوة إيطاليا» بالمركز الأول في انتخابات 25 الشهر الحالي، خاصةً بعد التقدم الإضافي الذي حققته مارين لوبان زعيمة حزب الجبهة الوطنية في الانتخابات الرئاسية الفرنسية أبريل الماضي.

غير أن حالة إيطاليا هي الأولى التي ربما يُحقَّق فيها اليمين الراديكالي هذا الاختراق، منذ تراجع حزب الحرية في النمسا وخروجه عام 2019 من أول ائتلاف حكومي شارك فيه بقيادة حزب الشعب المحافظ.

وباستثناء إيطاليا، إذا صحت التوقعات القوية بشأن الانتخابات الوشيكة، مازال يمينُ الوسط والاشتراكيون على رأس الحكومات الأوروبية كلها. وتميل الكفةُ نسبيًا لمصلحة يمين

الوسط المحافظ، إذ تتصدر أحزابه عددًا أكبر من الحكومات معظمها في الشرق مثل حزب العدالة والقانون في بولندا، والحزب الديمقراطي المدني في تشيكيا، وحزب الشعب في سلوفاكيا، وحزب الاتحاد المدني «فيديس» الذي يمثل مزيجًا من يمين الوسط واليمين الشعبوى في المجر. أما في غرب أوروبا، فيتصدر يمين الوسط الحكومات في اليونان (حزب الديمقراطية الجديدة)، وقبرص (حزب التجمع الديمقراطي)، وهولندا (حزب الشعب)، وبلجيكا (حزب الليبراليين الفلمنكيين)، فضلًا عن فرنسا بطبيعة الحال حيث حزب النهضة ورئيسه إيمانويل ماكرون.

أما الاشتراكيون فتقود أحزابهم الحكومات في ألمانيا (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)، وإسبانيا (حزب العمل الاشتراكي)، والبرتغال (الحزب الاشتراكي)، ودول شمال أوروبا حيث الحزب الديمقراطي الاشتراكي في الدنمارك، وحزب العمال في النرويج، والحزب الاشتراكي في فنلندا.

وبخلاف إيطاليا، حيث يمكن توقع نتيجة الانتخابات الوشيكة فيها، يبدو الموقف غامضًا في بلغاريا حيث تُجرى في 2 أكتوبر المقبل انتخابات مبكرة هي الرابعة خلال أقل من عامين، بعد سحب الثقة في يونيو الماضي من حكومة قادها حزب «نواصل التغيير» اليميني وسط أجواء عدم استقرار حكومي وبرلماني مستمر منذ أواخر 2020.

